

**الانسحاب البريطاني من شرقي
السويس والخليج العربي وأثره على
الانظمة السياسية فيه**

١٩٦٨ - ١٩٧١

م.د. تيسير جدوع علوش

الجامعة العراقية - كلية التربية للبنات - قسم

التاريخ

أثار اعلان الحكومة البريطانية في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٨ عن نيتها في سحب قواتها من شرقي السويس ومنطقة الخليج العربي خلال ثلاث سنوات، أي قبل نهاية عام ١٩٧١، وعدم الاحتفاظ بقوات عسكرية ردود فعل واسعة، ليس بسبب التوقيت الزمني للإعلان فحسب، وإنما بسبب النتائج التي ستترتب عليه محلياً وإقليمياً ودولياً، فبريطانيا التي كانت تهيمن على مقدرات الخليج العربي طوال عقود عديدة، وحولته الى بحيرة بريطانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها مع شيوخه وحكامه، وفرضت الحماية على مشيخاتهم واحتكرت شركاتها موارده الاقتصادية، لاسيما النفط منذ اكتشافه، سرعان ما أبدت استعدادها للتخلي عن ذلك لأسباب عديدة. لم يتفاجئ المحللون المختصون بتاريخ منطقة الخليج العربي بإعلان حكومة العمال البريطانية عن قرارها على لسان هارولد ويلسون (Harold Wilson) رئيس وزراءها عن قرارها، لأنه كان متوقفاً بسبب النقص في ميزان المدفوعات البريطاني، وسعي حكومة لندن لتقليل التزاماتها وراء البحار، بعد أن أثر ذلك سلباً على قيمة الباوند الاسترليني عام ١٩٦٧، خاصة وإن دورها قد تراجع بعد الحرب العالمية الثانية وتنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين السياسي والعسكري ووراثتها لدور بريطانيا في قيادة العالم الرأسمالي الغربي أبان الحرب الباردة. هدف البحث الى تتبع أثر قرار الانسحاب البريطاني من قواعدها في شرقي السويس والخليج العربي على الانظمة السياسية في الخليج العربي، من خلال تحليل أسباب الانسحاب وتأثيراتها والاجراءات التي اتخذتها الامارات الخليجية حيال ذلك الإعلان، ومحاولاتها تأجيله أو الغائه، واضطرار شيوخ المنطقة الى تحمل النتائج التي ترتبت عليه بعد فشل في مساعيها في دفع المسؤولين البريطانيين للتخلي عنه.

أولاً: أسباب ودوافع الانسحاب البريطاني: أسهمت عوامل عديدة في دفع بريطانيا لإعلانها قرار الانسحاب من شرقي السويس في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٨، واتمام ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١^(١)، يقف في مقدمتها أن الانسحاب كان جزءاً من خطة شاملة أعلنها وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي (Denis Healey) في العاشر من شباط عام ١٩٦٦، أكد فيها على ضرورة إعادة النظر في السياسة الدفاعية البريطانية، والتي كانت تتضمن تقليصاً حاداً في الالتزامات العسكرية البريطانية خارج أوروبا، ولاسيما في المنطقة الكائنة شرق السويس^(٢)، ولما كانت بريطانيا قد قررت الانسحاب من عدن بعد الضربات التي تلقتها هناك، وأبدت رغبة في التخلي عن فكرة الاحتفاظ بقاعدة عسكرية هناك، فلا حاجة إذن للبقاء مدة أطول، لا سيما إن ذلك سيكلفها الكثير مادياً وبشياً^(٣). أدركت بريطانيا في ستينيات القرن العشرين، وقبل إعلانها قرار الانسحاب، أن وجودها في الخليج العربي قائم على الاحتفاظ بقواعد بحرية وجوية في البحرين والشارقة، والاحتفاظ بستة آلاف جندي مشاة، مما يكلفها حوالي سبعة عشر مليون جنيه استرليني سنوياً، ورغم ذلك، لم تضمن لها تلك المصاريف تدفق النفط العربي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، لذلك فقد اتجه رأي عدد من ساستها إلى ضرورة تقليص قواعدها في المنطقة، والتخلي عن كادرها العسكري المخصص بموجب عدد من العقود المبرمة مع البحرين وقطر وإمارات الخليج العربي الأخرى، وترك سياسة الاستعمار المباشر المتمثل بمعاهدات الحماية والارتباط بين تلك الإمارات وبريطانيا، والبحث عن صيغة أخرى أكثر وضوحاً، تكون منسجمة مع متطلبات المرحلة الجديدة^(٤). أكد إدوارد هيث (Edward Heath) رئيس الوزراء البريطاني على أن قرار الانسحاب لا يعني إن بريطانيا ستخلي عن مصالحها في الخليج العربي وشرق السويس، وعبر عن ذلك بقوله: "إن انسحاب قواتنا لا يعني أننا لم نعد نهتم بهذه المنطقة البالغة الحيوية، إن ما فعلناه هو أننا جعلنا علاقتنا مع حكام الدول العربية أكثر عصرية"^(٥)، والواقع إن بريطانيا وجدت أن استمرارها في السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة أمر لا جدوى منه، إذ لم تغلح في مقاومة الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي^(٦)، وإن من الضروري استبدال سياسة القسر والإرغام بسياسة التقاهم، واحلال معاهدات الصداقة بدل السيطرة العسكرية المباشرة، لاسيما أن الشركات النفطية البريطانية كانت تحقق أرباح هائلة من نفط الخليج العربي^(٧). وعلى الرغم من تطور إمكانات القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي، إلا أنها وجدت نفسها في موقف ثانوي في الصراع الأمريكي - السوفيتي في ظل الحرب الباردة؛ فقد رأت أن استمرار دورها حارساً لنفط الخليج العربي في ظل ذلك الصراع أمراً لا داعي له، خاصة بعد أن توسعت هناك المصالح النفطية الأمريكية، وتوقفت على مصالح بريطانيا، وأن احتفاظها بقواعد عسكرية أصبح مثيراً للسلطان الموجودين في تلك المنطقة، وأخذوا يتأثرون بالفكر القومي الداعي للوقوف بوجه الاستعمار البريطاني الغربي، ولا سيما الفكر الناصري^(٨)، فضلاً عن ذلك، إن وجود القوات العسكرية البريطانية في منطقة الخليج العربي واحتفاظها بقواعدها هناك لم يعد مجدياً أمام التطور التكنولوجي العسكري الذي كان يمتلكه الامريكان في مجال الصواريخ بعيدة المدى المعتمدة على حاملات الطائرات التي تمر عبر البحر المتوسط ضمن عمليات الأسطول السادس، وعبر الاسطول السابع المتمركز في المحيط الهندي، والتي كانت تعمل ضمن ما عُرف بالاستراتيجية الشاملة (Global Strategy)، التي تختلف

في عملها عن عمل القواعد التقليدية التي تستنزف الكثير من النفقات^(٩). مهدت بريطانيا لقرار انسحابها من المنطقة عبر جولة قام بها مبعوث وزارة الخارجية البريطاني غورونوي روبرتس (Goronwy Roberts) إلى إيران وإمارات الخليج العربي، لإخبار حكامها بقرار حكومته في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٦٧، وطمانهم بأن بريطانيا لن تتخلى عن دعمهم، وأن الخليج العربي سيبقى مهماً في خططها طالما أنه يضم إمكانات نفطية ضخمة^(١٠)، وحاول روبرتس عدم إعطاء توضيحات أكثر حول عملية الانسحاب البريطاني من المنطقة، وإنما كان يركز على تطمين حكام الخليج بالدور البريطاني وأهميته بعد الضربات التي تلقفتها بريطانيا في عدن والتي كان ينظر إليها ساسة الخليج بقلق واهتمام بالغين، لأنهم يعرفون جيداً أن تراجع الدور البريطاني سينعكس سلباً على مواقفهم السياسية بالدرجة الأساس^(١١).

جاءت زيارة روبرتس لتصب في الاتجاه الذي يحقق لبريطانيا هدفين؛ فقد كان عليها أن تعزز ثقة حكام الخليج العربي بالدور البريطاني من جهة، وفي الوقت الذي تعمل فيه بريطانيا بترتيباتها من أجل التهيئة للانسحاب من جهة ثانية والحفاظ على استقرار المنطقة، وذلك ما صرح به وزير الدولة لشؤون الدفاع دينيس هيلي أمام مجلس العموم، إذ: **"إن الخليج منطقة ذات أهمية حيوية ليس فقط لاقتصاد أوروبا الغربية حسب، بل للسلم العالمي مما يقتضي منا عدم سحب قواتنا من المنطقة"**^(١٢)، وردد النائب البريطاني جورج براون (George Brawn) تصريحاً مشابهاً في معرض المناقشة التي جرت في مجلس العموم بتاريخ العشرين من تموز ١٩٦٧ عندما قال: **"في ظل الأوضاع القلقة الحالية التي يشهدها الشرق الأوسط يجب علينا أن نهتم بصورة خاصة باستقرار وأمن منطقة الخليج العربي التي لا تزال ترتبط معنا بمعاهدات الحماية... إن قواتنا ليست في الخليج من أجل حماية مصالحنا النفطية، بل إن الغرض من وجودها هناك هو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة"**^(١٣). زار روبرتس معظم مشيخات الخليج العربي ابتداء من الكويت والبحرين وقطر وانتهاء بإمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة فيما بعد)، لينتقل بعدها إلى طهران ولقاء الشاه وكبار مسؤوليه، وصدر بيان عن زيارته لإيران في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ أشار فيه إلى العلاقات الطيبة بين بريطانيا وإيران، وجو الصراحة و الصداقة الذي ساد المباحثات، واتفاق الآراء حول الأهداف المنشودة للحفاظ على السلام والاستقرار^(١٤)، وعلى هامش تلك الزيارة عقد روبرتس مؤتمراً صحفياً قال فيه **"إن بريطانيا ستبقى في الخليج طالما كان ذلك ضرورياً لإدامة الأمن والسلام والاستقرار، وعلى الدول الواقعة على طرفي الخليج أن تفهم وتقدر هذه السياسة"**^(١٥). استهدفت التطمينات البريطانية لحكام الخليج عدم انسحاب بريطانيا من المنطقة بشكل مهين أو بشكل يوحي بأنها تخلت عن التزاماتها تجاههم، لكي لا يعدوا ذلك تملص من التعهدات البريطانية السابقة، فيهتز معها ثبات البريطانيين ورسوخهم في بناء علاقات خارجية متينة مع حلفائها، مما يعني تراجع دولة كبرى عن مسؤولياتها تجاه الحكام التقليديين الذين وضعوا ثقتهم به، لأن الانسحاب البريطاني إذا تم من دون مهادت له فإن "الحكومة البريطانية ستدمر في لحظة واحدة كل ما بنته في أكثر من قرن ونصف من الهيمنة على منطقة الخليج العربي"، على حد تعبير أحد المحللين لعملية الانسحاب البريطاني^(١٦). تكتم المسؤولين البريطانيين على بعض خطط الانسحاب البريطاني وآلياته، ففي السابع من كانون الأول عام ١٩٦٧، أحال رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن أحد السائلين في مجلس العموم البريطاني إلى بيان (جورج براون) السياسي الصادر في العشرين من تموز عام ١٩٦٧، واستطرد قائلاً: **"لا أعتقد بأن هناك أي شيء يمكن إضافته في هذه المرحلة إلى ما سبق قوله في شهر تموز الماضي، ولا يوجد هناك أي تغيير في الموقف منذ ذلك الحين"**^(١٧). وعلى الرغم من تلك التصريحات التي أكد فيها ولسن بإصرار على عدم وجود تغيير في السياسة البريطانية تجاه المنطقة، إلا أن واقع الحال كان يشير إلى غير ذلك منذ الشهر السابق لتصريحاته، فقد أدت الحالة الاقتصادية السيئة لبريطانيا إلى خلق أزمة ثقة بالباوند الإسترليني، وازداد العجز في الميزان التجاري البريطاني فيما وراء البحار بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة الطلب على شراء الباوند وهبوط احتياطي العملة الأجنبية في البلاد، وكان واضحاً بأن الباوند الإسترليني يجب أن يُخفّض سعره، كما كان ينبغي تقديم طلب إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض لوقف تدهور بريطانيا وانحدارها نحو هاوية الإفلاس^(١٨)، فأعلن في الثامن عشر من تشرين الثاني من العام نفسه عن تخفيف سعر الباوند الإسترليني من (٢٠٨٠) دولار إلى (٢٠٤٠) دولار، وبدأت الوزارة البريطانية العمالية بالعمل على تخفيض النفقات العامة لتلافي مسألة القرض من صندوق النقد الدولي^(١٩). تزامنت اجراءات تقليل النفقات وتخفيض قيمة العملة مع استقالة وزير الخزانة البريطاني جيمس كالاها (James Callaghan) في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وتم تعيين روي جنكز (Roy Jenkins) مكانه، فقرر الأخير فرض ضرائب إضافية قدرها (٨٥٠) مليون باوند، وتقليص النفقات العامة لاستعادة التوازن المالي، وسرعان ما احتدم النقاش في الوزارة البريطانية حول أي النفقات العامة ينبغي اجراء تقليص فيها، واستمر الجدل حتى كانون الثاني عام ١٩٦٨^(٢٠)، فاتجه رأي جنكز نحو إعادة فرض أجور على الوصفات الطبية والتوفير في نفقات الخدمات التعليمية، الأمر الذي أثار احتجاج

الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني^(٢١)، الذي أكد على أن ذلك خيانة للاشتراكية، واقترح المنتمون لذلك الجناح أن يتم الاقتصاد في مسائل الدفاع والالتزامات فيما وراء البحار، لأنها توفر للميزانية مبالغ أكبر من تلك التي يوفرها الاقتصاد في الخدمات الصحية والتعليمية التي يحتاجها البريطانيون، وتخدم ضمن مجال الخدمات العامة للفرد البريطاني، فاستقر الرأي نهائياً في الاجتماع الذي عقد في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٦٨ على موافقة الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني على تقليص النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية بشرط تخلي بريطانيا عن التزاماتها الدفاعية في الشرق الأوسط والخليج العربي وإلغاء صفقة شراء طائرات (F.111) الأمريكية من قبل القوة الجوية البريطانية^(٢٢).

ثانياً: توقيت اعلان الانسحاب البريطاني والتهئية له : مثلت مسألة توقيت تنفيذ قرار الانسحاب البريطاني مسألة أساسية، فضلاً عن كيفية تبليغ الدول المتأثرة به، فتم الاتفاق على إعلانه في كانون الثاني عام ١٩٦٨، وإعطاء مدة ثلاث سنوات لاستكماله على أقل تقدير، أي قبل الانتخابات البرلمانية العامة التي كان من المقرر إجراؤها في آذار عام ١٩٧١^(٢٣). وهكذا تم الاتفاق على الموعد، الأمر الذي كان يعني إلغاء المعاهدات والاتفاقيات التي سبق لبريطانيا أن عقدها مع إمارات شرقي الجزيرة العربية والخليج العربي في القرن التاسع عشر، والتي فوضتها بالإشراف على علاقاتها الخارجية ومسؤولية الدفاع عنها^(٢٤). ولغرض إخبار الدول الخليجية وإمارات الساحل العماني بالقرار البريطاني فقد سافر مبعوث وزارة الخارجية البريطانية غورونوي روبرتس إلى إيران وبقية الأقطار الخليجية، وقابل في طهران شاه إيران في السابع من كانون الثاني عام ١٩٦٨^(٢٥)، وقابل الملك فيصل في التاسع من الشهر نفسه في الرياض، والتقى بباقي شيوخ الخليج العربي بعد يوم من ذلك، وشرح لهم الصعوبات المالية التي تواجهها بريطانيا، والضرورات الاقتصادية التي أجبرتها على إلغاء الضمانات التي سبق أن تقدمت بها إليهم قبل شهرين من ذلك في استمرار الوجود العسكري والبحري البريطاني في الخليج العربي، فقوبل ذلك بنزعة واضحة من الشك من قبل الشاه وشيوخ الخليج العربي، إذ كان المبلغ المطلوب بعملة غير إسترلينية هو (١٢) مليون باوند لبقاء القوات البريطانية في الخليج العربي، وهو مبلغ لا يقارن قياساً بحجم الاستثمارات التي كانت تستلمها الشركات البريطانية النفطية ووزارة الخزانة البريطانية من وراء استثماراتها في المنطقة^(٢٦)، فأبلغ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي المسؤول البريطاني بأنه سيكون مسروراً للمشاركة في تسديد احتياجات بقاء القوات البريطانية في المنطقة من عائداته النفطية، لضمان استمرار المكاسب التي يتمتع بها هو وزملاؤه الآخرون من حكام الخليج العربي من بقاء الوجود البريطاني^(٢٧). قدم الشيخ راشد بن سعيد اقتراحاً الى بريطانيا، يقوم على مشاركة المشيخات الأربع المنتجة للنفط وهي دبي وأبو ظبي والبحرين وقطر الواقعة تحت الحماية البريطانية، حسب قدراتها المالية في الكلفة السنوية التي تنتج لبريطانيا الاحتفاظ بقواتها في منطقة الخليج العربي^(٢٨)، إلا أن بريطانيا رفضت الاقتراحين، ولم تأخذ بهما^(٢٩).

تزامن رفع روبرتس تقريره في جولاته في منطقة الخليج العربي مع عودة وزير الخارجية البريطانية جورج براون من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد لقاءه في واشنطن بوزير الخارجية الأمريكية دين راسك (Dean Rusk)، واعتراض الأخير على القضايا التي طرحها الوزير البريطاني فيما يخص إنسحاب بلاده من شرق السويس والخليج العربي، فاستقبل الأمريكيان للأمر بقلق وفتح بالعين، ومع ذلك فإن البريطانيين والأمريكان اتفقوا على ضرورة أن يعهد لإيران والمملكة العربية السعودية بالمسؤولية السياسية والعسكرية في المنطقة^(٣٠). اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي يمكن أن يعالج عن طريق تشكيل اتفاقية إقليمية من دول المنطقة لملئ الفراغ الناجم عن ذلك، أو تشكيل قوة دفاع مشتركة عن الخليج العربي^(٣١)، إلا أن ذلك الاقتراح لم يؤخذ على محمل الجد، لان اختلاف الأنظمة السياسية في المنطقة، ورغبة قسم منها بإقامة كتل موحد بعيداً عن الهيمنة الإيرانية والسعودية، أو استقلال القسم الآخر دفع إلى أن يسلك كل نظام سياسي الموقف الذي يلائم توجهاته، فتعرض تصريح نائب وزير الخارجية الأمريكي يوجين روستو (Eugene Rostow) بذلك الخصوص إلى انتقادات عديدة، حتى أن وزير خارجية الكويت علق عليه قائلاً: "إن هذه الترتيبات التي اقترحها روستو لا يمكن أن تفرض على الشعوب في منطقة الخليج العربي"^(٣٢). من جانب آخر، أكدت الأوساط السياسية في لندن على أن منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني منها ستكون معرضة لعدم الاستقرار سواء من القوى المحلية فيها أم من القوى الخارجية مثل الإتحاد السوفيتي، لأن بريطانيا لن تكون ملتزمة بالدفاع عنها كما كان عليه الأمر سابقاً^(٣٣)، وأبدت صحيفة التايمز البريطانية (Times) تصورهما لمستقبل المنطقة بعد انسحاب البريطانيين منها عندما أشارت إلى أن بريطانيا تحاول الحفاظ على نفوذها السياسي بدلاً من العسكري في المنطقة، واقترحت على حكومتها أن تستثمر وجودها التجاري هناك لتحقيق ذلك الهدف^(٣٤).

لم تترك بريطانيا موضوع انسحابها من منطقة الخليج العربي يؤثر على علاقتها مع حكام المنطقة، فاستمرت في مناقشتها معهم لإيجاد السبل التي بموجبها يمكن لبريطانيا المساهمة في صيانة الاستقرار هناك، وكانت بريطانيا تبرر باستمرار أسباب انسحابها من المنطقة بعدم قدرتها على البقاء، وضرورة أن يتم تنفيذ قرارها في كانون الأول ١٩٧١، إلا أن الحكام الخليجيين تمسكوا برأيهم القائل بإمكانية بقاء القوات البريطانية في المنطقة واستعدادهم لتذليل الصعوبات المالية التي يتذرع بها البريطانيون، وأكد تلك المسألة وزير الخارجية البريطاني ألك دوللاس هوم (Alec Douglas Home) الذي أرسل مبعوثاً إلى منطقة الشرق الأوسط مع وليام لوك (William Luce) في أيلول ١٩٧٠، وعاد بالتصور نفسه الذي يشير إلى أن الوجود البريطاني التجاري سوف يواجه معارضة من السلطات الخليجية المحلية إذا ما انسحبت بريطانيا وتركت المنطقة، لأنها في تلك الحالة ستخلى عن التزاماتها الدفاعية وسيكون موقفها ضعيفاً، لأنها انسحبت في ظل حاجة فعلية لها^(٣٥). إن إبداء شيوخ الخليج العربي استعدادهم لتحمل نفقات بقاء بريطانيا في الخليج، وعدم تنفيذ قرار الانسحاب، لم تجربها على التخلي عن موقفها، بل إن عدداً من مسؤوليها ردوا بطريقة قاسية إزاء المبادرات، فيكفي أن نذكر أن حكومة العمال لم تضع تلك المبادرات والعروض جانباً وتهملها فحسب، وإنما كانت فصةً وقاسية في طريقة رفضها لها، ففي مقابلة تلفزيونية أجريت مع وزير الخارجية البريطانية في أواخر كانون الثاني عام ١٩٦٨، قال المسؤول البريطاني إن سبب رفض العروض الخليجية حرفياً : "نحن لسنا رقيقاً أبيض لدى الشيوخ العرب"، واستطرد قائلاً: "سيكون من الخطأ الجسيم لو سمحنا لأنفسنا بأن نصبح مرتزقة لدى أناس يريدون الإبقاء على القوات البريطانية بجوارهم"^(٣٦). إن أي تحليل لمثل تلك التصريحات التي عبرت عن حقيقة النظرة الدونية التي كان ينظرها الساسة البريطانيون لشيوخ الخليج العربي تدل على أن هؤلاء الشيوخ، برغم الولاء المطلق الذي كانوا يكنونه للبريطانيين واستعدادهم لتقديم كل الطلبات التي تريدها بريطانيا، إلا أن المسؤولين البريطانيين وصانعي القرار السياسي في لندن لم يكن يهمهم بالدرجة الأساس سوى مصلحة بلادهم، وإرضاء المواطن البريطاني دون سواه، أما الآخرون من شيوخ الخليج العربي فعليهم أن يتحملوا وزر قصر نظرهم السياسي، وعدم تهيئهم لمثل ذلك القرار، وعلى الرغم من أن شيوخ الخليج العربي تحملوا سابقاً الانعكاسات السلبية للالزمة المالية التي شهدتها بريطانيا في خريف عام ١٩٦٧، واحتفاظهم بموجوداتهم من الإسترليني في لندن لكيلا يتدهور سعره كثيراً، الأمر الذي خسره مبالغ كبيرة بسبب تخفيض مبالغ قيمة الإسترليني مثل البحرين، التي عانت لوحدها من هبوط قيمة موجوداتها بمبلغ قدره (٢,٥) مليون باوند، على الرغم من تلك التضحيات، إلا أن بريطانيا لم تحتفظ لهؤلاء الشيوخ بمثل ذلك الموقف الإيجابي^(٣٧).

ثالثاً: انعكاسات الانسحاب البريطاني على شيوخ الخليج: لقد كان شيوخ الخليج قلقين من سرعة تنفيذ قرار الانسحاب البريطاني، وحاولوا بكل الوسائل تأخيره لأنهم كانوا مستفيدين من القوة العسكرية البريطانية التي استطاعت حماية أمن إماراتهم لمدة طويلة من الزمن، ودفعتهم لإيداع ثقتهم بالبريطانيين عبر المعاهدات التي وقعوها معهم، فالقوات البريطانية التي كانت موجودة على أراضيهم وتجوب سفنها الحربية مياهم وفرت لهم حماية لا نظير لها، فضلاً عن توفيرها للدعم السياسي والدبلوماسي لهم، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، وبدأ قلقهم يزداد يوماً بعد يوم^(٣٨)، ولذلك فلم يكن من الغريب أن يتقدم الشيخ راشد آل نهيان حاكم دبي وزميله حاكم قطر والبحرين بطلب توضيح من الحكومة البريطانية في أواخر شهر كانون الثاني عام ١٩٦٨ حول ما إذا كان الانسحاب البريطاني يعني تلقائياً إنهاء المعاهدات البريطانية مع مشيخات الخليج العربي أم لا^(٣٩)، فجاء الجواب البريطاني يحمل اقتراحاً من وزارة الخارجية البريطانية بأن على الحكام الاتحاد مع الحكام الآخرين في أسفل الخليج، مما يسهل عليهم عملية الاستقلال، ويعطيهم في الوقت نفسه بعض الحماية المتبادلة^(٤٠). كان جواب الحكومة البريطانية مخيباً لآمال حكام الخليج، فإمارات المنطقة لم تكن مهياًة لمثل ذلك التغيير السياسي، ولم تكن قادرة على تقبله بسهولة، عدا الكويت التي أرست علاقاتها مع بريطانيا على أساس المعاهدات وأنهت عام ١٩٦١ اتفاقيات عامي ١٨٩٩ و ١٩١٤ بموافقة الطرفين، وأضحت متحررة من تلك المعاهدات التعاقدية، ولم يبق من مخلفات علاقتها السابقة، بموجب المعاهدات، سوى الشرط الذي ينص على قيام بريطانيا بالنظر في أي طلب تتقدم به المشيخة طلباً للمساعدة، فجعلت الكويت بسبب الاعتراف الدولي بكيانها وثروتها من عملية انتقالها إلى الاستقلال عملية طبيعية^(٤١)، وسهل ذلك من عدم دخولها في نظام الإمارات المتصالحة، كما لم تكن علاقتها ببريطانيا حميمة بالقدر نفسه الذي كانت عليه علاقات البحرين وقطر والمشيخات المتصالحة، لذلك لم تكن بريطانيا معنية وملزمة بحماية المشيخة من العدوان الخارجي إلا بطلب منها، أما علاقاتها مع المشيخات المتصالحة وقطر والبحرين فقد كانت مختلفة، لأن موضوع حمايتها المستمرة يقع بالذات في صميم الاستفسار الذي تقدم به حكام دبي والبحرين وقطر^(٤٢). تزامنت التصريحات البريطانية حول الانسحاب من شرق السويس والخليج العربي مع حملة إعلامية داخل بريطانيا لكسب الرأي العام هناك، فأخذت بعض الصحف البريطانية تكتب عن الموضوع لتجعل

البريطانيين يتعاطفون مع عودة أبنائهم إلى الوطن، فكتبت إحدى الصحف "في العام القادم سنعود بالجنود إلى الوطن بسبب قلة الأموال، وهذا شيء طبيعي وفي العام القادم ستكون أذهاننا أكثر مرونة"^(٤٣)، وأشارت الأخرى إلى أن "الأماكن التي حافظوا عليها وعلى ترتيبها، يجب ان تحمي نفسها وتحافظ على استقرارها، ان البريطانيين ليسوا خدماً لأولئك الذين لا يعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم"^(٤٤). بالمقابل عول بعض شيوخ الخليج العربي على وصول حزب المحافظين إلى السلطة في بريطانيا، وإمكانية إلغاءه للقرار، فتحدثت بعض الصحف الخليجية عن الزيارة التي تقرر أن يقوم بها وفد بريطاني يضم عدداً من السياسيين البريطانيين من المحافظين، وهم ادوارد هيث وانطوني هونغ للتشاور بشكل مباشر في خطط المحافظين المقبلة فيما يخص تحقيق الاستقرار في المنطقة^(٤٥). ولكي يكسب حزب المحافظين الدعم لسياسته في شرق السويس ومنطقة الخليج العربي، نشرت دائرة الأبحاث التابعة له كراساً بعنوان "شرق السويس"، شرحت فيه موقف المحافظين من سياسة حزب العمال المتعلقة بسحب القوات البريطانية العسكرية من جنوب شرق آسيا ومنطقة الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١، وتلخصت السياسة بالنقاط الأربع الرئيسة الآتية^(٤٦):

- ١- إن سياسة حزب المحافظين تقتضي الإبقاء على الوجود العسكري البريطاني في كل من الخليج، وفي جنوب شرقي آسيا بعد عام ١٩٧١، في حالة رغبة زعماء وقادة تلك المناطق في بقاء الوجود البريطاني العسكري هناك.
- ٢- لا يعترز الحزب في إبقاء الوجود العسكري البريطاني في أي منطقة ضد رغبة السكان المحليين.
- ٣- إن القوات العسكرية البريطانية في جنوب شرق آسيا ستكون جزءاً من القوة العسكرية البريطانية.
- ٤- لا يوجد أي تحديد دقيق للقوة العسكرية التي ستبقى هناك، وأنه لدى عودة حكومة المحافظين إلى الحكم ستجرى مشاورات فورية مع الحكومات المعنية في جنوب شرق آسيا، كما سيتم إجراء مشاورات مع الدول المعنية في الخليج وسيحدد حجم ونوعية الوجود البريطاني العسكري نتيجة لتلك المشاورات^(٤٧). ونتيجة لذلك شهدت إمارات الخليج العربي حملة إعلامية ضد الانسحاب البريطاني من المنطقة، عولوا على وصول حزب المحافظين إلى السلطة في بريطانيا وتغيير تلك السياسة التي أثارت القلق والشك لدى شيوخ الخليج^(٤٨)، فكتبت إحدى الصحف تحت عنوان "بريطانيا تتسحب من الخليج.. ولا تخرج من إيرلندا"، كتبت إحدى الصحف الكويتية مقالاً ذكرت فيه "بريطانيا لم تخرج من إيرلندا على الرغم من أن إيرلندا ليس فيها نفط الخليج، وكل ما فيها هو صناعة السفن المتدهورة، فكيف تخرج بريطانيا من الخليج العربي وتترك ثرواته لأبنائه، أليس في إعلان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج ما يبرر الشك ويقويه؟"^(٤٩)، وتوقعت صحيفة خليجية أخرى عودة المحافظين عن القرار، إذ كتبت "إن الحزب إذا ما عاد إلى السلطة في بريطانيا فأن ما سيرافقه هو عدم الانسحاب من الخليج العربي وشرق السويس"^(٥٠). تحدثت مجلة الطليعة المناهضة للسياسة الاستعمارية في المنطقة عن موقف المحافظين من بروز قوى جديدة في الخليج العربي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللذين حوّلوا الدور البريطاني إلى دور ثانوي، وأكدت المجلة "إن مجيء المحافظين إلى الحكم سيعطي حكام الإمارات الخليجية قدراً أكبر من الحرية والاطمئنان الذي ربما يوحي لبعض الحكام بالتفرد والمحافظة والحصول على الامتيازات حتى ولو كانت على أرض صغيرة"^(٥١). وعلى الرغم من إن بريطانيا عرض عليها في أواخر العام ١٩٦٩ مغريات عديدة من بينها أن يدفع بعض حكام الخليج العربي ضريبة بقاء تلك القوات وقواعدها العسكرية بمقدار (٢٥) مليون جنيه إسترليني، وهو مبلغ ضخم للغاية في تلك الحقبة، إلا أنها رفضت العرض وأخذت توسع قواعدها الموجودة في المنطقة لاستقبال وحدات الاسطول والطائرات الأمريكية العاملة في الخليج العربي، الأمر الذي يكشف لنا حلقة مهمة من حلقات تبادل الأدوار وتراجع بريطانيا لصالح قوة أكبر منها وأكثر قدرة على تنفيذ مصالح الغرب في المنطقة، ويفند لنا كذلك التبريرات الاقتصادية التي طرحتها بريطانيا من وراء قرار انسحابها من شرقي السويس والخليج العربي^(٥٢)، ولم يكن مخطئاً أحد المحللين السياسيين عندما قال بأن: "الاعتبارات التافهة التي تدخلت في صياغة هذا القرار الذي يقضي بالانسحاب من شرقي السويس لازالت موضع تساؤل حتى في عصر كثرت فيه الأمثلة عن الوصف والعجز من الحكومات البريطانية. لقد صدر ذلك القرار في الوقت الذي كانت فيه الضرورة المالية السبب الرئيس للقرار"^(٥٣)، إلا أن الضرورة انتقت بعد إبداء شيوخ الخليج استعدادهم لتحملها من أجل بقاء هذه القوات في المنطقة أطول فترة ممكنة. أثر قرار الانسحاب البريطاني بشكل مباشر على الانظمة السياسية في الخليج العربي، ويمكن إجمال ذلك الاثر بالنقاط الآتية:

- زيادة نفوذ إيران في منطقة الخليج العربي، وتوليها دور شرطي الخليج العربي المسؤول عن حماية المصالح الاجنبية والمصالح النفطية بشكل خاص، وسد الفراغ الناتج من الانسحاب لغلق الطريق أمام محاولات الاتحاد السوفيتي لاستغلاله، ولذلك سعت الولايات المتحدة

الامريكية الى تسليح إيران وتقوية جيشها تمهيداً لتنفيذ الدور المطلوب منها في مرحلة ما بعد الانسحاب، والحقيقة ان ذلك الدور الذي انيطت به إيران انسجم مع اطماع الشاه التوسعية ورغبات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الحفاظ على مصالحها في المنطقة^(٥٤).

• بروز الاطماع الايرانية في منطقة الخليج العربي، ومحاولات الشاه في تحقيق أكبر قدر من تلك الاطماع بعد الانسحاب، اذ وجد في القرار فرصة لإحياء ادعاءاته بتبعية البحرين والجزر الاماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) لبلاده، ولم يتوانى عن استغلال الفرص وكافة المناسبات لتكرار تلك الادعاءات^(٥٥).

• أثر قرار الانسحاب البريطاني على المملكة العربية السعودية، اذ ان حكومتها وجدت في القرار اخلاصاً للتوازن العسكري في المنطقة، وفرصة لإيران لسيطرت نفوذها وتحقيق اطماعها، لذلك سعت الى تولي دوراً قيادياً في الخليج العربي من خلال تقاربها مع الكويت، وظهر ذلك واضحاً من خلال زيارة الملك فهد بن عبد العزيز الى الكويت ولقائه مع الشيخ صباح أمير الكويت في نيسان عام ١٩٦٨، واتفاق الطرفين على ضرورة المحافظة على استقرار منطقة الخليج، كذلك قدمت المملكة مشروعاً لضمان أمن المنطقة نصّ على التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الخليجية والعربية بشكل عام واتخاذ اجراءات جماعية لحماية المنقطة من منطلق ان أمن الخليج هو أمن لكل المنقطة العربية، كذلك دعمت المملكة كل الافكار الوحدوية التي ظهرت في تلك المدة، لاحتواء الامارات الخليجية وضمان استقرارها وابعاد النفوذ الايراني عنها^(٥٦).

• أدى الانسحاب البريطاني الى بروز كيانات سياسية جديدة في منطقة الخليج العربي، هي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، نتيجة للاجتماعات والمباحثات العلنية والسرية التي عقدت بين الامارات، والاجتماعات مع إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، وتم ترتيب كافة ظروف الاتحاد وتقسيم السلطات ومقرها وطبيعة نظام الحكم والامور المالية وغيرها، اعلان استقلال البحرين في ١٤ اب ١٩٧١^(٥٧)، واستقلال قطر في ١١ ايلول ١٩٧١^(٥٨)، وتأسيس الامارات العربية المتحدة بين (دبي، الشارقة، أبو ظبي، الفجيرة، ام القيوين) في ٢ كانون الاول عام ١٩٧١، وانضمت إمارة رأس الخيمة الى الاتحاد في شباط عام ١٩٧٢^(٥٩).

الذاتة

• دلت المعلومات الواردة في البحث على أن بريطانيا قررت الانسحاب من منطقة الخليج العربي وشرقي السويس لاعتبارات عديدة سياسية واقتصادية وعسكرية، ولم تغلح محاولات شيوخ الامارات الخليجية في ثني صانعي القرار السياسي البريطاني سواء من حزبي العمال او المحافظين عن التراجع والتخلي عن القرار.

• إن ادعاء المسؤولين البريطانيين بذرائع متعددة، لاسيما الذرائع المالية انتفى أثره عندما ابدى حكام ومشايخ الخليج العربي استعدادهم لتعويض بريطانيا عن خسائر بقاء قواتهم في المنطقة، لابل ان هؤلاء الحكام أظهروا كرمًا واستعداداً لمنح البريطانيين ما يفوق حاجتهم الى الاموال التي يخسروها فيما وراء البحار.

• أثار قرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وشرقي السويس قلقاً جدياً لدى حكام الامارات الخليجية، بسبب تخوفهم من حدوث فراغ أمني قد تشغله إيران أو دول أخرى، لأن هؤلاء الحكام والشيوخ كانوا يعولون على بريطانيا في الدفاع عنهم ازاء التحديات الخارجية.

• أبدت الولايات المتحدة الامريكية استعدادها لوراثة بريطانيا واشغال الفراغ الذي نجم عن انسحابها من المنطقة بعد تراجع الدور البريطاني وتحول الولايات المتحدة الامريكية الى القوة الاهم في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، واستعدادها لضمان تدفق النفط الخليجي الى حلفائها الأوربيين.

• ساهم قرار الانسحاب في بروز دور إيران بشكل أكبر في منطقة الخليج العربي بوصفها شرطياً للخليج، بدعم من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وساهم في بروز اطماعها التوسعية وتمكنها من السيطرة على الجزر العربي الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، خلف الانسحاب مشاكل بين إيران والبحرين حول مسألة ادعاءات إيران بتبعية البحرين لها.

• أفرز الانسحاب بروز كيانات سياسية في منقطة الخليج العربي، الا وهي البحرين والقطر والامارات العربية المتحدة، ومثل تأسيس تلك الكيانات صورة من صور مواجهة الاطماع الايرانية في الخليج العربي وردة فعل طبيعية وضرورية لكي يحمي حكام تلك الامارات مصالحهم ونفوذهم.

- 1- M. Persson, Great Britain, The United States, and the security of the Middle East, USA, PP. 37-38;
C. Belgrave, Persont Column, London, 1976, P.40.
- ٢- جي. بي. كيلبي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ترجمة مركز البحوث والمعلومات سلسلة الكتب المترجمة رقم ١٨، ج ١، بغداد،
J. Abadi, Britain's width rowel from the Middle East 1947- 1971, New Jersey, 1982, PP. 50 - 51.
- 3- Sir William Luce, Britain's withdrawal, the Royal United Service Institution Journal" March 1969, PP.
- 4- M.S Agwani, Politics in the Gulf, New Delhi, 1978, P. 121.
- ٥- ألكسي فاسيليف، بترول الخليج والقضية العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٦.
- ٦- ينظر: جي. بي. كيلبي، المصدر السابق، ص ٥٤.
- 7- R.M. Burrell, The Persian, Gulf, New York, 1972, P.4
- 8 - Ibid, P. 5.
- ٩- صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩ أطروحة
دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة البصرة، ١٩٩٥، ص ١٠٣.
- ١٠- جي. بي. كيلبي، المصدر السابق ص ٩٩-١٠٠.
- ١١- أحمد عبد الله بن سعيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير
منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص٢٨.
- 12- The Times, 30 / 7 / 1968.
13. lb. Id
- ١٤- ر.ك. رمضان، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة ١٩٨٤،
١٥- صحيفة اطلاعات، طهران، ١٥ / ١١ / ١٩٦٧؛ جي.بي. كيلبي، المصدر السابق، ص١٠٠.
- ١٦- جي. بي. كيلبي، المصدر السابق، ص٥٤- ٥٥.
- 17- The Times, 8/ 12 / 1967.
- 18- H. Sirriyeh, US Policy in the Gulf 1968 - 1977, New York, P.5.
- ١٩- جي.بي. كيلبي، المصدر السابق، ص ١٠١- ١٠٢ .
- ٢٠- كانت حكومته برئاسة (هارولد ولسن) هي التي تحكّم بريطانيا، واستمرت في الحكم رسمياً حتى حزيران ١٩٧٠.
- 21- Edward Haley, Britain and Middle East 1968- 1971, London, 1987, PP. 77- 78.
- ٢٢- صالح محمد صالح العلي، المصدر السابق، ص١٠٤.
- 23- The Times, 18/1/ 1968.
- ٢٤- صحيفة اطلاعات، ٨ / ١ / ١٩٦٨.
- ٢٥- للتفاصيل ينظر: جي. بي. كيلبي، المصدر السابق ص١٠٣.
- 26- M. Nijhoff, The Gulf implications of British withdrawal, Washington, 1969, P. 85.
- ٢٧- جي. بي. كيلبي، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- ٢٨- المصدر نفسه، ص ١٠٤.
- 29- New York Times, 14 /1/1968.
- ٣٠- د.ك. رمضان، المصدر السابق، ص ٤٢٩.
- ٣١- صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٧ / ١ / ١٩٦٩.
- 32- M. Peresnce, OP. Cit., P.489.

33- Military Presence, Britain, France, NATO, and the, Middle East Record, Vol.5, 1969-1970, Israel

34- The Times, 21/7/1969.

٣٥- جي. بي. كيللي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٣٦- المصدر نفسه، ص ١٠٥.

٣٧- جي. بي. كيللي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٣٨- المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

39- M. Nijhoff, Op.Cit. P. 86.

40- The Times, 30/1/1968.

٤١- جي. بي. كيللي. المصدر السابق، ص ١١١.

42- The Times, 2/2/1968.

٤٣- جي. بي. كيللي. المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١.

44- The Times, 22/8/1969.

45- Guardian, 25/8/1966.

٤٦- وثائق وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الملحقات الصحفية، ملفات سنة ١٩٦٩، كتاب من مدير الإعلام العام إلى مكتب وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية المرقم م/١٢١/٤٣٣/١٣٣١ في ٣١/٧/١٩٦٩، الوثيقة رقم ٢؛ صحيفة السياسة، الكويت، ٦/تموز/١٩٦٩

٤٧- ملفات وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الملحقات الصحفية، ملفات سنة ١٩٦٩، كتاب من مدير الإعلام العام إلى وزارة الثقافة والإعلام المرقم م/٧/١٢١/٤٣٣/١٣٦٦ في ٥/٩/١٩٦٩، الوثيقة رقم ١٢ ومرفق بها النشرة الاسبوعية "جولة في صحافة العالم"، العدد (١٧) ٣/٩/١٩٦٩.

٤٨- ملفات وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الملحقات الصحفية، ملفات سنة ١٩٦٩، كتاب من مدير الإعلام العام إلى وزارة الثقافة والإعلام المرقم م/٧/١٢١/٤٣٣/١٣٦٦ في ٥/٩/١٩٦٩، الوثيقة رقم ١٢ ومرفق بها النشرة الاسبوعية "جولة في صحافة العالم"، العدد (١٧)

٤٩- ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات سنة ١٩٦٩، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية برقم ١٩٧٠/٩٧٠/٦٠٠ في ٢٣/٨/١٩٦٩ حول ملحق التقرير الصحفي الوارد من السفارة العراقية في الكويت المرقم ٦٧٣ في ١٣/٨/١٩٦٩،

٥٠- صحيفة اليقظة، الكويت، ١١/٨/١٩٦٩.

٥١- ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات سنة ١٩٧٠، تقرير من القائم بالعمال المؤقت في الكويت إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم ١/٨/١٥٥ في ٢٤/٦/١٩٧٠، الوثيقة رقم ٦، ١١؛ صحيفة الرأي العام، الكويت، ٢٢/٦/١٩٧٠.

٥٢- صحيفة الهدف، ٩/١٠/١٩٦٩.

٥٣- ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات سنة ١٩٦٩، كتاب من وزارة الخارجية العراقية، رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية المرقم صحف/٩٧٠/٩٧٠/٦٠٠ في ٢٣/١٠/١٩٦٩، الوثيقة رقم ١٦.

٥٤- للتفاصيل ينظر: عامر محسن سلمان وجاسم محمد حسين التميمي، موقف دول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس للمدة ١٩٦٨ - ١٩٧١، مجلة كلية التربية الاساسية - الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٢، العدد ٩٤، ٢٠١٦، ص ٢٦٤ -

٥٥- للتفاصيل ينظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي ١٩٤١ - ١٩٧٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ١٥٨ - ١٧٠.

٥٦- للتفاصيل ينظر: عامر محسن سلمان وجاسم محمد حسين التميمي، المصدر السابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

٥٧- للتفاصيل ينظر: أمل إبراهيم الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، البحرين، ١٩٧٧، ص ٢٦٦.

٥٨- للتفاصيل ينظر: يوسف محمد عيدان، المؤسسات السياسية في قطر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٢٣، ص ٢٢٤.

٥٩- للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٢١٩ - ٢٢٥.